

## محافظ بيروت: عدد النازحين السوريين في العاصمة يزيد عن 700 ألف يتوزعون في الأحياء الشعبيّة

لا يتك وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي مناسبة الا ويعرب عن عزم الدولة اللبنانية على تطبيق الاجراءات القانونية المشددة حيال النزوح السوري، رافضا ان يتحول النزوح الى لجوء، طالبا من المحافظين الايعاز الى القائمقامين التعميم على البلديات والمخاتير مسح النازحين السوريين لتسوية اقامتهم والمؤسسات والمهن التي يديرونها، والتثبت من حيازتهم التراخيص القانونية



محافظ بيروت القاضي مروان عبود.

تشير المعلومات الى ان هذه الاجراءات اتخذت بعدما تنامت المشاعر السلبية بين اللبنانيين والنازحين السوريين شيئا فشيئا، منذ بداية الانهيار الاقتصادي والمعيشي في العام 2019 وما زالت مستمرة بوتيرة متصاعدة، لاسيما بسبب المزاحمة في الحصول على فرص عمل بلغت اعلى مراتبها في محافظة بيروت الى جانب اقصية البقاع وعكار، فضلا عن الخدمات الاممية غير المتكافئة بين السوريين التي تقدر بالمليارات وبين اللبنانيين التي لا تتعدى الملايين.

على وقع انعقاد مؤتمر بروكسل السابع الذي نظمه الاتحاد الاوروبي في 14 و 15 حزيران الفائت حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، وتناول فيه مسألة النزوح السوري والمجتمعات التي تستضيفهم وبخاصة في لبنان، حيث يشكلون ما يقارب ثلث مجموع سكانه مع ما يحمله ذلك من اعباء ادت الى دخول البلد مرحلة حرجة، مما دفع برئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي الى التأكيد بأن لبنان لم يعد في استطاعته تحمل هذا النزوح، خصوصا في غياب اي خارطة دولية لعودتهم. لكن ما زاد الامور تعقيدا، هو قرار البرلمان الاوروبي الذي تضمن دعوة مبطنة لبقائهم في لبنان وعدم اكرائه لحجم التداعيات التي يسببونها.

"الامن العام" سلطت الضوء على هذا الواقع في العاصمة اللبنانية واوضاعه وتأثيره وانعكاساته مع محافظ بيروت القاضي مروان عبود عبر هذا الحوار.

■ كم بلغ عدد النازحين السوريين تقريبا في محافظة بيروت؟ كيف يتوزعون واين يسكنون بكثافة؟ وهل ثمة وجود لهم في خيم او يعيشون في منازل وشقق مستأجرة؟

□ وفقا لارقام المنظمات الدولية يزيد عدد النازحين السوريين الموجودين في نطاق محافظة بيروت عن 700 الف شخص، وهم يسكنون بكثافة في الاحياء الشعبية والفقرية نسبيا ويعيشون ضمن شقق ومنازل، علما انه لا يوجد مخيمات في العاصمة.

■ هل تتحرى البلدية عن اماكن سكنهم واعمالهم والجهات التي يعملون لديها؟ وما هي المهن التي يمارسونها؟

□ تقوم المحافظة بالتعاون مع فوج حرس مدينة بيروت ومختاري الاحياء، بالتنسيق التام مع المديرية العامة للامن العام، بتعداد شامل للنازحين يتضمن

كل المعلومات اللازمة عن اماكن السكن، كيفية الدخول الى لبنان والمهن التي يشغلونها وغيرها.

■ هل هناك حملات تنظّمها البلدية للتأكد من اوضاعهم القانونية وحيازتهم التراخيص القانونية لفتح المحال التجارية والمهن الحرة وغيرها؟

□ يقوم مراقبو مصلحة المؤسسات المصنفة في محافظة بيروت بالكشف الدوري على كل المؤسسات والمحال التجارية للتأكد من التزامها جميع الشروط المفروضة بالقانون، والتزامها ايضا المهن المسموحة للرعايا الاجانب وفق قرار وزارة العمل الاخير.

■ مع تراجع القدرة الشرائية وعدم اهتمام

الجهات الدولية بتقديم مساعدات قيمة للمجتمعات المضيفة، بات اللبناني في حاجة الى من يدعمه بحيث تحول النزوح السوري الى عبء كبير يثقل كاهل الاهالي والبلديات. هل من خطوات ستقومون بها مع المانحين لتأمين مشاريع تنموية تخفف من تلك الاعباء؟

□ ان العمل مع المجتمع الدولي والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية مستمر وقد بدأ منذ ما قبل الازمة الاقتصادية. لقد استطعنا تحقيق العديد من المشاريع الحيوية للسكان والاهالي، كإثارة الشوارع اضافة الى بعض المشاريع الحالية التي هي قيد التنفيذ.

■ ازدادت الشكاوى من النازح السوري من جراء منافسته لعمل اللبناني في مختلف القطاعات، مما ادى احيانا الى نزاعات بين اللبنانيين والسوريين. ما هي الاجراءات التي تتخذونها للحد من تلك التداعيات؟

□ كما سبق وذكرنا، يقوم مراقبو مصلحة المؤسسات المصنفة في محافظة بيروت بالكشف الدوري على كافة المؤسسات والمحال التجارية، وتسطير محاضر ضبط بالمخالفين تصل الى حد ختم المؤسسة المخالفة بالشمع الاحمر.

■ هل تتخوفون من ان تتسبب الفوارق المعيشية بين اللبنانيين الذين ضاقت امامهم فرص العمل وبين النازحين السوريين الذين يستفيدون من مساعدات مالية واستشفائية ومواد غذائية، من انعكاسات سلبية على السلم المجتمعي؟

□ ادى ذلك فعليا الى فوارق كبيرة بين المواطنين اللبنانيين، وقد ولد ذلك بعض الامتعاض والانزعاج لدى هؤلاء، ونحن على تواصل دائم لتأمين مساعدات للبنانيين كونهم يدفعون كلفة النزوح.

■ ما حقيقة اقدام بعض المخاتير على اصدار وثائق لبنانية للسوريين في مقابل مبالغ مالية؟ □ التزم مختارو الاحياء في بيروت تطبيق القانون من هذه الناحية، وقد حصلت بعض المخالفات الصغيرة في السنوات السابقة وتمت معالجتها في حينها. حاليا لا يتم تنظيم اي وثيقة للرعايا الاجانب الا ضمن القوانين المرعية الاجراء.

## موقف البرلمان الاوروبي قابله موجة غضب سياسية

لم يكن القرار الذي صوت عليه غالبية نواب البرلمان الاوروبي الاربعة 12 تموز 2023 عن اللاجئين فقط، بل هو قرار شمل الازمة اللبنانية بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وانهيار المؤسسات وتعطيل الاستحقاقات الدستورية وتحقيقات انفجار مرفأ بيروت والفساد وسوء الادارة، لكن اللافت كان ما تضمنه البند 13 من دعم لبقاء النازحين السوريين في لبنان، وهو موقف يتماشى مع مواقف مؤتمر بروكسل الذي انعقد قبل اسابيع، حينما تمّ رفض عودة النازحين الى بلادهم، مما اثار موجة غضب سياسية من القرار الاوروبي، واجمعت المواقف اللبنانية على شجب هذا القرار ورفضه والدعوة الى مواجهته وتعطيل مفاعيله، ووصفوه بأنه مجحف ومشوه ويشكل طعنة في ظهر اللبنانيين ويخالف مقدمة الدستور.

وبعث على الاثر وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الاعمال عبدالله بوحبيب رسالة الى نائب رئيس المفوضية الاوروبية والمسؤول عن السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي جوزيب بوريل، شجب فيها القرار الاوروبي القاضي بابقاء النازحين السوريين في لبنان.

واكد بوحبيب في الرسالة ضرورة اطلاق حوار بناء وشامل بين لبنان والاتحاد الاوروبي حول الملفات كافة، وبالاخص ملف النزوح السوري، الذي اشار الى انه "بدأ يشكل تهديدا ليس فقط على التركيبة الاجتماعية اللبنانية والاستقرار الاقتصادي، بل ايضا على استمرار وجود لبنان ككيان".

واشار الى ضرورة ان يعمل المجتمع الدولي على معالجة اسباب النزوح السوري، كما ورد في قرار البرلمان الاوروبي، وتسريع التعافي المبكر بما فيه تأمين البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الاساسية في سوريا من اجل تسهيل عودة النازحين.

وجدد بو حبيب تأكيد استعداد لبنان لاطلاق حوار مع الاتحاد الاوروبي يهدف الى "وضع خارطة طريق للعودة الامنة والكرمة للنازحين السوريين الى بلادهم".

وفي ما يلي نص الفقرة 13 التي لاقت اعتراضا من اللبنانيين لجهة عدم معالجة مسألة اعادة النازحين السوريين الى بلادهم:

"يشدد على عدم تلبية الشروط للعودة الطوعية والكرمة للاجئين في المناطق المعرضة للصراع في سوريا، ويشير الى ضعف اللاجئين في لبنان وعلى الحاجة الى توفير تمويل كاف ومتعدد الطبقات للوكالات التي تعمل مع اللاجئين من اجل ضمان التوفير الكامل للخدمات الاساسية لمجتمعات اللاجئين في البلاد. يدعو المفوضية الى العمل على تحسين الوضع الانساني في سوريا من اجل معالجة الاسباب الجذرية لازمة اللاجئين.

يشدد على ان عودة اللاجئين يجب ان تكون طوعية وكرمة وآمنة، وفقا للمعايير الدولية. يدعو الى استمرار تقديم المساعدات الانسانية للسكان اللبنانيين واللاجئين مع ضوابط صارمة. يدعو لبنان الى الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. يدعو الى تشكيل فريق عمل دولي بمشاركة الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والسلطات اللبنانية لمعالجة قضية اللاجئين.

يعرب عن قلقه من تصاعد الخطاب المناهض للاجئين من الاحزاب السياسية والوزراء اللبنانيين. يحث لبنان، في حالة اتخاذ اي اجراء في شأن الهجرة على الامتناع عن الترحيل وفرض اجراءات تمييزية والتحرير على الكراهية ضد اللاجئين السوريين.

اخيرا يدعو في هذا الصدد الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء الى مواصلة التمويل للاونروا واللاجئين السوريين".

اللاجئين (UNHCR) تملك كل المعلومات، كون ولادات النازحين السوريين تتم بتغطية صحية من الوكالة بحيث يجري تسجيل المواليد الجدد للاستفادة المادية والعينية. وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الوكالة للحصول على كل المعلومات، لذلك لا يمكن لهم ان يكونوا من مكتومي القيد.

■ كيف تعالجون اشكالية ولادات النازحين السوريين التي تزداد يوميا منذ العام 2011؟ وهل يمكن ان يتحولوا الى مكتومي قيد ومن ثم يطالبون بالجنسية اللبنانية في وقت لاحق؟ □ على كل نازح سوري تسجيل اي ولادة تحصل، الا ان النازحين يتخلفون عن ذلك لاسباب عدة. لكن المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون